جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب				
أسم الباحث	احمد عبد الكريم محمود				
أسم المشرف	أ.م.د. حنان عبد الله حسن				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا وانعكاسها على الحصيلة الضريبة في العراق بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب				
السنة	٢٠٢١				
اللغة	العربية				
الخلاصة	يهدف البحث إلى التعرف على اهم اثار جائحة كورونا الاقتصادية وانعكاسها على الحصيلة الضريبية في العراق في سنة ٢٠٢٠، حيث أنطلق البحث من مشكلة كورونا وابعادها في الاقتصاد وانعكاس هذه الاثار على الحصيلة الضريبية في العراق وذلك بسبب ان الجائحة واثارها في مختلف مجالات الحياة عن طريق مواجهة انتشار المرض عالميا ومحليا . وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها: أثرت جائحة كورونا على الأنسان وجميع مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحيط به، وتأثر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي في الاقتصاد العراقي بصورة كبيره جدا إذ انخفض الناتج المحلي الى ٢٨,٥٪ للأسعار الثابتة و٢٢٪ للأسعار الجارية ، بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط إذ أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بصورة كبيرة على مبيعات تصدير النفط الخام , والذي بدورة قد اثر على الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وتأثرت الأسواق بصورة مباشرة بسبب جائحة كورونا مؤثرا على طلب السلع الغذائية والسلع الطبية لمواجهة ازمه الجائحة مسبباً في ارتفاع التضخم في العراق بنسبة (٤,٤) مع انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار لعام ٢٠٢٠، مما انعكست اثرها على الحصيلة الضريبة في العراق ولم تحقق أي نسبة نمو عن العام السابق				

<table>
<tr><td colspan="2">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td>المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td>قسم الدراسات المالية / ضرائب</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td>امنة سعد ابراهيم</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td>أ.م.د نضال رؤوف احمـــــد</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td></td></tr>
<tr><td>الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ
√ ماجستير | دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td>(دور لجان الإستئناف في تسوية منازعات ضريبة الدخل – بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td>٢٠٢١</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td>العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td>تناول البحث دراسة موضوع دور لجان الإستئناف في تسوية منازعات ضريبة الدخل لانه قد تنشأ منازعة ضريبية بين المكلف والإدارة الضريبية حول تطبيقات قانون الضرائب حصراً بسبب عدم قناعة المكلف بالتقدير، ويهدف البحث الى التعرف على لجان الإستئناف الضريبي وبيان اختصاصاتها وإجراءات لجان الإستئناف وأهم المعوقات التي تواجه عمل تلك اللجان في اثناء قيامها بتسوية منازعات ضريبة الدخل، وتكمن مشكلة البحث في أنه هل أسهمت لجان الإستئناف الضريبي في تجسيد مبدأ العدالة الضريبية، وانطلق البحث من فرضية مفادها أن هنالك دور لإجراءات لجان الإستئناف الضريبي في تسوية منازعات ضريبة الدخل وتجسيد مبدأ العدالة الضريبية سواء للمكلف أو للسلطة المالية، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي، إذ اعتمد على المقابلات الشخصية مع بعض موظفي الهيئة العامة للضرائب ومع السيد القاضي رئيس اللجنة الاستئنافية الثانية الحالي، فضلاً عن جمع البيانات باستخدام حالات متاحة بعدد أربعة أشخاص معنويين وشخص طبيعي واحد من المعترضين على ضريبة الدخل لدى لجان الإستئناف.

ولقد أظهر البحث جملة من الاستنتاجات أهمها عدم وجود لجان أو هيئات خاصة تستلم الاعتراض الاداري، وأنَ بعض القضايا استغرقت مدة أكثر من سنة للبت فيها من لدن لجان الإستئناف ولأسباب مختلفة، وعدم وجود نصوص قانونية في قانون ضريبة الدخل رقم(١١٣) لسنة ١٩٨٢المعدل تنظم محتويات اللائحة الاستئنافية ومحتويات اللائحة التمييزية، وتوصل البحث الى جملة من التوصيات أهمها ضرورة إجراء تعديلات على قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢المعدل وذلك بإدراج نصوص قانونية تتضمن جوانب معينة منها (تشكيل لجان أو هيئات خاصة تستلم الاعتراض الاداري وتبت في امره في مركز الهيئة العامة للضرائب وكل فرع من فروعها في بغداد والمحافظات ، تحديد مدة زمنية معينة للبت في القضايا</td></tr>
</table>

	المعروضة أمام لجان الإستئناف ، تنظيم محتويات اللائحة الاستئنافية ومحتويات اللائحة التمييزية).

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**			
أسم الباحث	**ايلاف محمد عبد الرضا**			
أسم المشرف	**عبد الخالق إسماعيل**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**المؤسسات المالية ودورها في الاصلاح الضريبي في العراق بحث تطبيقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)**			
السنة	**٢٠٢١**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعي بالدرجة الاساس، اذ ان المصدر الرئيسي في تمويل موازنة العراق هو النفط، وان انخفاض اسعار النفط ادى الى حصول عجز في الموازنة العامة للدولة، الامر الذي دفع الحكومات الى للالتجاء الى المؤسسات الدولية لسد العجز الحاصل في الموازنة وتمويل المشاريع.** **عند تعرض العراق الى ازمات مالية كانت ناتجة عن انخفاض اسعار النفط لم تكن هنالك أية ايرادات تساعد العراق في اجتياز الازمة، الامر الذي دعا للبحث عن حلول لأجراء اصلاح ضريبي من شأنه ان يساهم في تعظيم الايرادات الحكومية، حيث يعاني العراق من سوء تنفيذ التشريعات الضريبية, حيث تعتبر التشريعات الضريبية في العراق من اهم اركان النظام الضريبي والتي ساهمت الى حد ما في اعادة توزيع الدخل في السنوات السابقة، الا ان بعد عام ٢٠٠٣ لم يتم تنفيذ هذه التشريعات بالشكل الصحيح هنا تكمن المشكلة، ويعتبر الفساد المالي والاداري من اهم العوامل التي تؤثر على الحصيلة الضريبية في العراق.** **استخدم الباحث المنهج الوصفي التاريخي والمنهج التحليلي للوصول الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها "نتج عن تطبيق شروط المؤسسات المالية الدولية تزايداً واضحاً في التحول في القرارات المالية باتجاه رغبات تلك المؤسسات في الشؤون المالية في شكل عام والقرارات التي تخص النظام الضريبي بشكل خاص".**			

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**
أسم الباحث	**حيدر جمعة مسير**
أسم المشرف	**أ.م.د. نضال رؤوف احمد**
الأيميل	
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** **√ ماجستير** | **دكتوراه**
عنوان البحث	**أساليب الحصر الضريبي لضريبة الدخل ودورها في تخفيض عجز الموازنة في العراق بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب**
السنة	**٢٠٢١**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	**تناول هذا البحث موضوع أساليب الحصر الضريبي لضريبة الدخل ودورها في تخفيض عجز الموازنة في العراق، وتظهر أهمية الدراسة كونها الحجر الأساس الذي تبنى عليه القاعدة الضريبية وان اي خلل او قصور في تلك الأساليب ينعكس سلبا على الإيرادات الضريبية ومن ثم حصول عجز في الموازنة العامة وهذا كله يؤدي الى عدم تحقيق أهداف الموازنة العامة المنشودة، لذا تقوم مشكلة البحث حول عدم أتباع الهيئة العامة للضرائب وفروعها على أساليب حصر ضريبي كفوءة وفعالة في عملية حصر المكلفين تضمن اخضاع مزاولي الأنشطة الاقتصادية في الظل كافة الى ضريبة الدخل من خلال التضييق عليهم وإضافتهم الى القاعدة الضريبية وتحد من ظاهرة التهرب الضريبي، واستند البحث إلى فرضية مفادها أنّ أتباع الهيئة العامة للضرائب لأساليب حصر ضريبي متطورة وتطبيقها بشكل كفوء وفعال في حصر الأنشطة الاقتصادية الخاضعة لضريبة الدخل التي تمارس في الظل، تسهم في توسيع الوعاء الضريبي، والتي تتضح فيها زيادة الايرادات الضريبية التي تمول الموازنة العامة ومن ثم تسهمَ في تخفيض عجز الموازنة العامة في العراق، ومن خلال ذلك هدف البحث الى دراسة أساليب الحصر الضريبي لضريبة الدخل المطبقة من الهيئة العامة للضرائب، والتعرف على أنشطة الظل، والتعرف على مفهوم الموازنة العامة وعجزها، وتحديد أسباب عجز الموازنة، فضلاً عن دراسة أمكانية القضاء على عجز الموازنة عن طريق حصر الانشطة الاقتصادية التي تمارس في الظل واخضاعها لضريبة الدخل.**

	وأظهر البحث جملة من الاستنتاجات أهمها:مازال هناك ضعف وتقصير واضح من الهيئة العامة للضرائب/ فرع القادسية في عملية الحصر الضريبي للمكلفين من مزاولي الأنشطة الاقتصادية في الظل.

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**				
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**				
أسم الباحث	**فارس جاسم محمد علي**				
أسم المشرف	**أ.د.صبيحة برزان فرهود**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	√ ماجستير		**دكتوراه**		
عنوان البحث	**أثر الاعفاءات الضريبية في تحقيق الامتثال الضريبي الطوعي لدى المكلفين بدفع الضريبة بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب**				
السنة	**٢٠٢١**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	**هدف البحث الى بيان أثر الاعفاءات الضريبية التي منحها قانون ضريبة الدخل ذي الرقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل وتعليماته في تحقيق الامتثال الضريبي الطوعي لدى المكلفين بدفع الضريبة ، فضلاً عن بيان أثر قسم الشركات وقسم الأعمال التجارية والمهن (عينة البحث) في الهيئة العامة للضرائب في تحقيق الامتثال الضريبي الطوعي لدى المكلفين بدفع الضريبة، وكذلك بيان العوامل التي تمنع المكلفين بدفع الضريبة من الامتثال الطوعي لتسديدها، فضلاً عن بيان العوامل التي تشجع المكلفين بدفع الضريبة على الامتثال الطوعي لتسديدها، لذا تتمثل مشكلة البحث في إنخفاض الإمتثال الطوعي لدى المكلفين بدفع الضريبة على الرغم الاعفاءات الضريبية التي منحها قانون ضريبة الدخل ذي رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل، تم اختبار فرضية البحث التي مفادها(هناك أثر للإعفاءات الضريبية في تحقيق الامتثال الطوعي لدى المكلفين بدفع الضريبة)، بالاعتماد على أعداد مكلفي الضريبة على الشركات، والمهن، وتم اختيار قسم الشركات وقسم الاعمال التجارية والمهن كعينة للبحث، و تكمن أهمية هذا البحث في بيان أثر الاعفاءات الضريبية التي منحها قانون ضريبة الدخل ذي الرقم (١١٣) لسنة (١٩٨٢) المعدل، على الامتثال الطوعي لدى المكلفين بدفع الضريبة، لايجاد الآلية يمكن عن طريقها**				

	تخفيض مشكلة التهرب الضريبي وتحقيق الامتثال الضريبي الطوعي لدى المكلفين بدفع الضريبة، وبما يعزز من دور الهيئة العامة للضرائب في مواجهة المكلفين وتعضيد قدرتها على تحقيق الامتثال الضريبي، بل وتنميته. وقد أظهر البحث جملة من الاستنتاجات منها: انخفاض نسب الامتثال الضريبي الطوعي للضريبة على الشركات، والمهن للمكلفين(شركات، مهن) في السنوات المدروسة، ضعف الجزاءات، والغرامات المفروضة على المكلفين غير الممتثلين للضريبة، ومن ثم يؤدي الى زيادة عدم الامتثال من قبل المكلفين ،عدم توفر الثقة بين المكلفين ،والادارة الضريبية أدى الى أتساع الفجوة الضريبية بين الطرفين ،وكان عاملا مؤثرا في زيادة عدم الامتثال للضريبة، الكلمات المفتاحية(الاعفاءات الضريبية، الامتثال الضريبي الطوعي، التهرب الضريبي).

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**			
أسم الباحث	**محمد خضير محمد**			
أسم المشرف	**أ.د. صبيحة برزان فرهود**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**التحاسب الضريبي في ظل تكنولوجيا المعلومات وتأثيره في جباية الايرادات الضريبية/ بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب فرع نينوى**			
السنة	**٢٠٢١**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**تناولت الدراسة التحاسب الضريبي في ظل تكنولوجيا المعلومات وتأثيره في الإيرادات الضريبية، وتتمثل المشكلة في اعتماد الهيئة العامة للضرائب في التحاسب الضريبي على الطريقة التقليدية مما يتطلب وقت وجهد وكلفة عالية وعدم الدقة في احتساب الإيرادات الضريبية بصورة دقيقة بسبب كثرة حالات التهرب الضريبي، وتهدف الدراسة الى تسليط الضوء على دور تكنولوجيا المعلومات في التحاسب الضريبي واثرها في زيادة كفاءة التحاسب الضريبي للما تتميز به تكنولوجيا المعلومات من دقة وسرعة كفاءة في انجاز مراحل التحاسب الضريبي واثرها في زيادة الإيرادات الضريبية وتقليل كلفة جباية الإيرادات وتقليل حالات التهرب الضريبي، وتحديد استعمالات تكنولوجيا المعلومات في التحاسب الضريبي من اجل التحول من التحاسب التقليدي الى التحاسب الالكتروني، وتكمن أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التحاسب الضريبي في ان تحصيل الضريبة في بالطريقة**			

	التقليدية يحتاج الى وقت وجهد وكلفة عالية مقارنة بالطريقة الالكترونية.

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**				
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**				
أسم الباحث	**محمد سعد باقر**				
أسم المشرف	**م. د. هيثم عبد الخالق إسماعيل**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	√ ماجستير	**دكتوراه**			
عنوان البحث	**التسويق الضريبي دوره في توسيع الوعاء الضريبي في العراق (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)**				
السنة	**٢٠٢١**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	**هدف البحث الى توسيع بعض الأوعية الضريبية كوعاء ضريبة (الدخل، العقار "بدل الايجار")، حيث أن للتسويق دورا هاما وإيجابيا في التأثير على المكلفين بدفع الضرائب للتقليل من احتمالات عزوفهم عن دفع الضريبة المستحقة عليهم، والعمل على تقليل حدة التذمر وعدم الرضا الذي قد يصاحب دفع الضريبة الى أقل حد ممكن، كما هدف البحث الى التعرف بالقياس والتحليل لدور التسويق الضريبي وانعكاساته على الوعاء الضريبي اذ شخص البحث مشكلة تتعلق بتذبذب في الأوعية الضريبية (الدخل "الشركات، الأفراد والمهن التجارية" ، العقار " بدل الايجار")، وان أحد الأسباب الرئيسية لهذا التذبذب هو تباين نمو الأوعية الضريبية من خلال سنوات البحث، وقد انطلق البحث من فرضية مفادها هنالك دور ايجابي لأدوات وأليات التسويق الضريبي في توسيع الوعاء الضريبي و يوجد دور ايجابي لأدوات وأليات التسويق الضريبي في زيادة الوعي الضريبي للمكلفين من خلال (العزوف عن دفع الضريبة، تقليل التذمر وحالة عدم الرضا عن دفع الضريبة). وقد استخدم البحث المنهج الوصفي التأريخي والمنهج التحليلي الكمي للبيانات والمعلومات الضريبية، وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها انه كلما ازداد الانفاق على أدوات واليات التسويق الضريبي توسعت الأوعية الضريبية وازداد الوعي الضريبي للمكلفين الحاليين والجدد.**				

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب				
أسم الباحث	محمد سعد طاهر				
أسم المشرف	أ.د.بيداء ستار لفته				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	تطبيق اسلوب الادارة على المكشوف وتاثيره في توسيع الوعاء الضريبي (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)				
السنة	٢٠٢١				
اللغة	العربية				
الخلاصة	هدف البحث الى بيان التأثير الذي يمكن أن يحدثه تطبيق أسلوب الإدارة على المكشوف بوصفه المتغير المستقل وأبعاده المتمثلة بـ(مشاركة المعلومات، التدريب والتطوير، التمكين، التحفيز) في توسيع الوعاء الضريبي بوصفه المتغير المعتمد وأبعاده المتمثلة بـ(الحد من التهرب الضريبي، تسهيل الاجراءآت، الامتثال الطوعي، التحصيل الضريبي، الوعي الضريبي) ودرجة ترتيب تلك الأبعاد بحسب أولويتهما وأهميتهما، فضلاً عن بيان الفروق المعنوية في استجابة العينة المبحوثة بحسب المتغيرات الشخصية المتمثلة بـــ(العمر، المؤهل العلمي، الموقع الوظيفي, عدد سنوات الخدمة)، اذ تم تحديد مشكلة البحث بأثارة تساؤلات تمحورت حول طبيعة التأثير بين متغيرات البحث, ولأجل ذلك وضع مخطط فرضي يعبر عنه فرضيات رئيسة تفرعت منها عدة فرضيات فرعية, وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وفي ضوئه تم تصميم الأستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات من العينة البالغ عددها (١٢٦) من المسؤولين في الهيئة العامة للضرائب وفي المواقع الوظيفية المتمثلة بـ(مدير قسم، وكيل مدير قسم أول، وكيل مدير قسم ثاني، مسؤول شعبة, م. مسؤول شعبة)، كما تم اعتماد البيانات والتقارير للسنوات (٢٠١٥-٢٠١٩) في تفسير النتائج، فضلا عن اجراء المقابلات الشخصية مع المسؤولين فيها، وتم تحليل الإجابات بالاعتماد على البرنامجين الإحصائيين (SPSS V.18) و (AMOS V.24) في احتساب (الوسط الحسابي المرجح، الانحراف المعياري, الوزن المئوي، معامل الاختلاف، التحليل العاملي التوكيدي وتحليل الانحدار الخطي البسيط, معامل التحديد R^2, الانحدار المتسلسل), واستخدام مجموعة من الأختبارات منها اختبار(f, t ، X^2), ومن أبرز النتائج التي توصل اليها البحث أن لتطبيق أسلوب الإدارة على المكشوف تأثيراً في توسيع الوعاء الضريبي, والذي بلغت نسبته (٦٠٪), مما تمثلت بصحة فرضيات البحث, فضلاً عن وجود فروق معنوية في استجابة العينة المبحوثة				

	بحسب المتغيرات الشخصية والوظيفية المتمثلة بـ(المؤهل العلمي، الموقع الوظيفي, عدد سنوات الخدمة)

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**			
أسم الباحث	**محمد ناهض كاظم**			
أسم المشرف	**أ.م.د.نضال رؤوف احمد**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS16 على موثوقية القوائم المالية وتأثيره على التحاسب الضريبي عن عقود الايجار - بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب**			
السنة	**٢٠٢١**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يهدف البحث الى التعرف على متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 "الايجار" أحد معايير التقارير المالية الدولية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وتوجيه عناية الهيئة العامة للضرائب والباحثين والمختصين الى أهمية هذا المعيار، وبيان دوره في تعزيز الشفافية وإضفاء الموثوقية على التقارير والبيانات المالية للشركات مما يزيد من إمكانية الاعتماد عليها عند اجراء عملية التحاسب الضريبي، والتعرف على الاثار والتغييرات المحاسبية والضريبية السنوية الناتجة من تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على عرض القوائم المالية، ومعرفة مدى ملائمة وتوافق تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 مع قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل .** **وأعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي والتحليلي إذ تم إجراء البحث في الهيئة العامة للضرائب وبالتحديد قسم كبار المكلفين ولأثبات فرضيات البحث تم الاعتماد على دراسة القوائم المالية وتحليلها لشركات عينة البحث من شركتين مطبقة للمعيار الجديد وللسنوات (٢٠١٩ و ٢٠٢٠) لدراسة تأثير تطبيق المعيار على التحاسب الضريبي والضريبة المستحقة على تلك الشركات، وقد اظهر البحث جملة من الاستنتاجات أهمها، يؤدي تطبيق المعيار الدولي IFRS16 الى التأثير في القوائم المالية ومن ثم في التحاسب الضريبي والضريبة المستحقة على الشركات، وأن المعيار الجديد لايتوافق مع نص المادة الثامنة من قانون ضريبة الدخل العراقي رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل في السماح بتنزيل مصروفي (الفوائد والاستهلاك)**			

	الناتجين من تطبيق المعيار. كما أظهر البحث جملة من التوصيات أهمها ضرورة قيام وزارة المالية العراقية بأجراء مقترح تعديل على المادة الثامنة من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢المعدل والخاصة بـــــ(التنزيلات) من الدخل ورفعه الى البرلمان لغرض التصويت عليه وأقراره لتتوافق مع الممارسات المحاسبية التي تتم وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 لعقود الايجار في السماح بتنزيل مصروفي (أستهلاك حق أستخدام الأصل وفائدة إلتزام عقود الايجار) الناتجين عن تطبيق المعيار الجديد وعدهما من المصروفات واجبة الخصم من الدخل والتي تمثل مصروفات فعلية يتحملها المستأجر.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**			
أسم الباحث	**نور حسن عادل**			
أسم المشرف	**أ.م.د. محمد عبد الله ابراهيم العزاوي - أ.م.د. حمزة فائق وهيب الزبيدي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور الرقم التعريفي للمكلف في الحد من المخالفات القانونية الضريبية** **بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب**			
السنة	**٢٠٢١**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يهدف هذا البحث الى بيان تأثير الإنتقال من النظام اليدوي التقليدي لعملية التحاسب الضريبي الى النظام الإلكتروني من خلال تفعيل الية الرقم التعريفي للمكلف لما لهذا التحول من تأثير على تسهيل عملية التحاسب الضريبي، والحد من المخالفات الضريبية وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية وانعكاسها على إيرادات الدولة.** **ولإثبات فرضية البحث صمم نظام إلكتروني بالإعتماد على تقريرضريبة الدخل، تصريح ضريبة دخل الشركات، مذكرة التخمين للأفراد، ومذكرة التخمين للشركات، فضلاً عن إستخدام تطبيق Adobe Dreamweaver لكتابة لغات PHP، HTML، JS، وCSS لبرمجة صفحات الويب الخاصة بالنظام المقترح.** **وتوصلت الباحثة الى مجموعة من الإستنتاجات أهمها؛ تنظيم بيئة وقواعد عمل جديدة للتحاسب الضريبي الإلكتروني مختلفة عن بيئة عمل التحاسب اليدوي التقليدي في**			

	الادارة الضريبية للهيئة وفروعها تكون أكثر وضوحا وشفافية في التعامل وبذلك تخلق روح العمل كفريق واحد وهذا يساعد على خلق بيئة عمل أفضل بإستخدام تقنيات الإتصال وتحسين التواصل بين الدوائر الحكومية لنقل المعلومات عن المكلفين. يزيد الإعتماد على التحصيل الالكتروني بواسطة الرقم الضريبي من ايرادات الدولة وبالتالي التقليل في الإعتماد على الايرادات النفطية. **وعلى غرار ذلك توصي الباحثة الى مجموعة من التوصيات أهمها؛ ضرورة توفير تخصيصات مالية في موازنة الدولة لتوفير الأجهزة اللازمة للتعامل مع الأنظمة الإلكترونية للتحاسب الضريبي الإلكتروني، وتوفير حوافز مالية لمخمني وموظفي الهيئة العامة للضرائب وفروعها الذين يشاركون في تنفيذ برنامج نظام الرقم الضريبي للمكلفين لزيادة إنتاجيتهم.**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**			
أسم الباحث	**هدى صباح كامل**			
أسم المشرف	**م. د. هيثم عبد الخالق إسماعيل**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**مقترح لاعفاء مشتريات القطاع العام في العراق من ضريبة المبيعات بحث تطبيقي**			
السنة	**٢٠٢١**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**لقد تناول هذا البحث موضوع تطبيق ضريبة المبيعات على المشتريات الحكومية بموجب تعليمات رقم(٥) لسنة٢٠١٥.** **واليتها تفرض على القطاع الخاص ويقوم الأخير بزيادة سعر بيع السلعة أو الخدمة بمبلغ الضريبة عندما تقوم الجهات الحكومية بعملية الشراء فتكون هي المكلف الحقيقي بدفع تلك الضريبة نظرا لعدم تحديد نوع المستهلك في التعليمات فيما اذا كان قطاع عام ام خاص.ويهدف البحث الى التعرف على مفهوم وجراءات ضريبة المبيعات والاطلاع على واقع حال فرض الضريبة على مشتريات القطاع العام والالية المتبعة لذلك ومن ثم وضع مقترح لاعفاء مشتريات القطاع العام من ضريبة المبيعات.** **و تم صياغة فرضيتين وهي أن اسلوب تطبيق ضريبة المبيعات على**				

	مشتريات القطاع العام لايمثل ضريبة حقيقية اذ يتنافى مع القواعد الاساس وفي مقدمتها قاعدة الاقتصاد اما الفرضية الثانية ان اعفاء مشتريات القطاع العام من ضريبة المبيعات لايشكل انتقاصا للحصيلة الضريبية ولايؤثر عمليا في انخفاض الايرادات العامة (الايرادات السيادية).

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب			
أسم الباحث	احمد نجاح محمد			
أسم المشرف	أ.م.د.نضال رؤوف احمد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تفعيل ضريبة التركات وتاثيرها في الوعاء الضريبي (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)			
السنة	٢٠٢١			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يسعى البحث الى تفعيل دور ضريبة التركات في العراق والملغى دورها منذ عام ١٩٩٤ اذ تعد ضريبة التركات ضريبة مباشرة تفرض على جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تؤول الى الغير بطريق الارث او الوصية او الهبة او بأي طرق اخرى بلا عوض يعادل قيمتها الحقيقية . وقد هدف البحث الى تحليل واقع الدور التاريخي لضريبة التركات في العراق واثره في الوعاء الضريبي خلال مدة نفاذ قانون ضريبة التركات قبل الغاءها عام ١٩٩٤ ، وفي وقتنا الحاضر ومع ارتفاع حدة التفاوت بين افراد المجتمع وتركيز السياسة الضريبية على ضرائب الدخل والاستهلاك وابتعادها عن ضريبة التركات والتي تُعد أحد أهم أنواع ضرائب الثروة ومن ثم تتحمل الطبقات الفقيرة والمتوسطة في المجتمع العبء الضريبي الاكبر مما يزيد اللامساواة والفجوة بين طبقات المجتمع ويزيد من خطر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي . وتكمن مشكلة البحث الرئيسة في قلة الايرادات العامة السيادية ولاسيما الضريبية لخزينة الدولة إذ يتم الاعتماد وبشكل كبير على الايرادات النفطية وعليه فان اعادة			

	تفعيل ضريبة التركات سوف ترفد الخزينة العامة للدولة بإيرادات اضافية وقد تسد جزء من النفقات العامة المختلفة من خلال توسيع الوعاء الضريبي، واستند البحث الى فرضية اساسية هي إن أعادة تفعيل ضريبة التركات سيزيد من الايرادات المتحققة عند فرض هذا النوع من الضريبة .

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**				
القسم	**قسم الدراسات المالية / ضرائب**				
أسم الباحث	**مصطفى باسل محمد**				
أسم المشرف	**أ.م.د.نضال رؤوف احمد**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	√ ماجستير		**دكتوراه**		
عنوان البحث	**دور المدقق الخارجي والفاحص الداحخلي في تحسين الفحص الضريبي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب**				
السنة	**٢٠٢١**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	**أن عرض هذا البحث هو دراسة دور المدقق الخارجي والمتمثل بـ (ديوان الرقابة المالية الاتحادي والفاحص الداخلي الضريبي في الهيئة العامة للضرائب في تحسين الفحص الضريبي على اعتبار أن كل منهما يلتزم بتطبيق** **المعايير والقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها. وتكمن مشكلة البحث والتي يمكن صياغتها عن طريق التساؤلات الأتية: - هل يساهم المدقق الخارجي في تحسين الفحص الضريبي وحماية حقوق الخزانة العامة؟ هل يساهم الفاحص الداخلي الضريبي في تحسين الفحص الضريبي وحماية حقوق الخزانة العامة؟ ويهدف البحث إلى بلورة إطار نظري لموضوع الفحص الضريبي من حيث المفهوم التعريف والأهمية، الأهداف الأنواع والى كل من المدقق الخارجي والفاحص الداخلي من حيث المفهوم التعريف الصفات الحقوق، الواجبات) والتعرف على مدى الالتزام بالمتطلبات والاليات المهمة لتحقيق فاعلية تحسين الفحص الضريبي استعراض عدد من الحالات العملية لكل من تقارير المدقق الخارجي والفاحص الداخلي في الهيئة العامة للضرائب. فضلاً عن** **وعلى ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها أن للمدقق الخارجي**				

	(ديوان الرقابة المالية الاتحادي والفاحص الداخلي دور في تحسين الفحص الضريبي ومن ثم يؤدي هذا الدور إلى ضمان حقوق الخزانة العامة من الإيرادات الضريبية وذلك عن طريق التطبيق الصحيح للقوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية، عدم تناسب المؤهل العلمي (التحصيل الدراسي لبعض الفاحصين الضريبين أي ليس لديهم تخصص محاسبي وبالتالي لا تكون لديهم الصورة الكافية عند قراءة البيانات المالية والحسابات للمكلفين.